

منشور عدد 40 بتاريخ 1.2.2004

مــــن وزير الصحة العمومية
إلى السادة :

- المدير العام للصحة
- مديري المؤسسات الصحية العمومية والخاصة
- مديري الإدارات الجهوية للصحة العمومية
- مدير المعهد الوطني للصحة العمومية
- رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء
- رؤساء الأقسام بالمؤسسات الصحية العمومية
- الكاتب العام لنقابة أطباء الممارسة الحرة

الموضوع : حول استعمال النموذج الخاص بالشهادة الطبية للوفاة

المراجع :

- الأمر عدد 1043 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 المتعلق بضبط أنموذج الشهادة الطبية للوفاة والبيانات التي يجب أن تتضمنها.
- المنشور المشترك بين وزارتي الداخلية والصحة العمومية عدد 4 المؤرخ بتاريخ 19 جانفي 2000.
- منشور وزير الصحة العمومية عدد 1 بتاريخ 3 جانفي 2001
- منشور وزير الصحة العمومية عدد 78 بتاريخ 8 سبتمبر 2001
- منشور وزير الصحة العمومية عدد 05 بتاريخ 21 جانفي 2003

تطبيقا للأمر عدد 1043 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 المتعلق بضبط أنموذج الشهادة الطبية للوفاة والبيانات التي يجب أن تتضمنها، وبناءا على ما أسفرت عليه نتائج فرز الشهادت الطبية للوفاة التي تم إرسالها إلى وزارة الصحة العمومية والتي بينت أن :

- أولا : نسبة كبيرة من أطباء القطاعين العام والخاص لم يلتزموا بعد بالأنموذج الخاص بالشهادة الطبية للوفاة.
- ثانيا : العديد من المؤسسات الصحية العمومية والخاصة لم تلتزم بعد بالأنموذج الجديد.
- ثالثا : نسبة كبيرة من الشهادات الطبية المسلمة من قبل المؤسسات الصحية العمومية والخاصة تشكو نقصا كبيرا من ناحية جودة التعمير وذلك في جزئها الأول والثاني.

لذلك فإنني :

-أولا : أهيب بالسادة مديري المؤسسات الصحية العمومية والخاصة والمديرين الجهويين للصحة العمومية بالسهر شخصيا وبكل حزم على استعمال الأنموذج الجديد الخاص بالشهادة الطبية للوفاة وذلك طبقا لما جاء بالمنشور المشترك بين وزارتي الداخلية والصحة العمومية المؤرخ في 19 جانفي 2000.

-ثانيا : أدعو السادة رؤساء الأقسام أن يتولوا التوقيع بأنفسهم على تلك الشهادات والتثبت من جودة تعمييرها قبل تسليمها لعائلة المتوفى وإن تعذر عليهم ذلك يتم تكليف الأستاذ المساعد المناوب بالقيام بتلك المهمة.

-ثالثا : يكون التزود بالأنموذج الجديد حسب البرنامج الآتي :

* تقوم المؤسسات الاستشفائية العمومية بتزويد أطباء القطاع العام،

* يقع تزويد أطباء القطاع الخاص من قبل المجلس الوطني لعماة الأطباء

ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها إحصائيات أسباب الوفاة في إرساء وتقييم سياستنا الصحية، فإنني أجدد عزم وزارة الصحة العمومية الحازم على إنجاح هذا البرنامج الهام وأدعو السادة رؤساء الأقسام ومديري المؤسسات الصحية العمومية والخاصة والمديرين الجهويين للصحة العمومية لتطبيق ما جاء في هذا المنشور بكل حزم.

والسلام

وزير الصحة العمومية



الحسين مبارك